وجوه تقييد الجرح

سليمان بن محمد النصيان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آلة وصحبة وسلم. أما بعد

فإن من كرم الله على عباده أن هيئ لهم رجالاً لا تلههم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، فحفظوا لنا الدين من انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، فكانوا نبراسًا منيرًا على طرق الحق لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، فرحمهم الله أجمعين.

كما هيئ الله ﷻ أئمة آخرين حملوا على أكتافهم حماية سنة النبي ﷺ من التقول فيها بما لم يقله ﷺ بزيادة أو نقصان، فدرسوا ومحصوا تلك الأسانيد في الحكم على رجال تلك الأحاديث حتى يُعرف الصحيح منها من السقيم، فلا حرم الله تلك الأجساد الفردوس الأعلى من الجنة.

لذا كان العمل على تمييز الصحيح من السقيم فرضًا على الأمة، أن توجد من بينها من يحقق بها الكفاية فيه، حيث لا سبيل إلى معرفة بيان أحاديث الرسول ﷺ إلا بذلك.

ولا شك أن السنة أساس يقوم عليه بيان الأحكام ويبني عليه الاجتهاد، فإن لم يبين ما يصح مما لا يصح، فعلى أي أساس سيقوم بنيانه؟

من أجل ذلك أدرك أولئك الأئمة أن تميز الصحيح من السقيم ضرورة للعالم، فحرروا، وحققوا، واجتهدوا في نخل المنقول، ولم يزل يناظر بعضهم بعضًا، ويرد بعضهم على بعض في شأن صحة نقل الدليل، ولم ينظروا إلى هذه المقدمة إلا كجزء من المقدمات الضرورية للاستدلال العالم.

قال على بن المديني رحمه الله: [التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الحديث نصف العلم][(١)].

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: [فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله ﷺ، إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة، والرواة، وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت، والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة.

ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله ﷻ، وعن رسوله ﷺ، بنقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، واثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية، مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه، وان يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٨)، أراد رحمه الله بمعرفة الحديث: تمييز صحيحه من سقيمه.

بالأغلوطات][1].

وقال الأصبهاني رحمه الله: [لما وجب طاعته ومتابعته لزم كل عاقل ومخاطب الاجتهاد في التمييز بين صحيح أخباره وسقيم آثاره وان يبذل مجهوده في معرفة ذلك واقتباس سنته وشريعته من الطرق المرضية والأئمة المهدية وكان الوصول إلى ذلك متعذر إلا بمعرفة الرواة والفحص عن أحوالهم وأديانهم والكشف والبحث عن صدقهم وكذبهم وإتقانهم وضبطهم وضعفهم ووهائهم وخطئهم][2].

سليمان بن محمد النصيان

السعودية ـ المدينة النبوية

Snosyan@hotmail.com

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٥).

(٢) الضعفاء (ص:٤٥).

الفصل الأول وجوه تقييد الجرح

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريفات:

المبحث الثاني: وجوه تقييد الجرح

الفصل الأول: وجوه تقييد الجرح

المبحث الأول: تعريفات:

وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تعريف الوجوه:

وجوه: جمع وجه، والمقصود منها هنا: نواحي وجوانب تقييد الجرح[١].

المطلب الثاني: تعرف التقيد:

تقييد: التقييد ضد الإطلاق، فالمطلَق: الدَّالُّ على الماهيَّة بلا قيدٍ، وضده المقيَّد: وهو الدَّال على الماهيَّة بقيدٍ من قيودها[٢].

إذاً فالجرح المطلق: أن يذكر الإمام الرَّاوي بالجرح دون تقييد، فيكون قادحًا فيه بكل حال.

والجرحُ المقيَّد: أن يذكر الإمام الراوي بالجرح بالنسبة لشيء معيَن من شيخ، أو طائفة، أو نحو ذلك.

المطلب الثالث: تعريف الجرح.

الجَرحُ لغة: -بفتح الجيم- التأثير في الجسم بالسلاح[٣].

وفي علم الجرح والتعديل: وصفُ الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردَّها[٤].

فالمقصود من العنوان: دراسةُ الجوانب أو النَّواحي التي يكون فيها جرحُ الإمامِ للرَّاوي مقيَّدًا بالنسبة لشيءٍ معين، كشيخ الراوي، ومكان سماعه، وزمان تحديثه، ونحو ذلك.

---

(١) ينظر: القاموس المحيط (ص: ١٢٥٥)، المعجم الوسيط (٢/ ١٠١٥).

(٢) ينظر: إرشاد الفحول (٢/ ٧٠٩-٧١٠).

(٣) ينظر: لسان العرب (٢/ ٤٢٢).

(٤) ينظر: ضوابط الجرح والتعديل للدكتور "عبدالعزيز العبداللطيف"(ص:٣٢).

المبحث الثاني: وجوه تقييد الجرح

الجرح المقيّد يأتي على وجوه متعددة، وهي على النحو التالي:

التقييد الأول: تجريحُ الراوي في بعض الأوقات دون بعض، وهذا الوجه على أربعة أضرب:

الضرب الأول: تضعيف حديث الراوي أو تليينه بعد التغيُّر، وتصحيح حديثه أو تحسينه قبل ذلك.

والتغيُّر غالبًا ما يعتري الراوي في آخر عمُره، فينقص حفظُه، وينسى بعض محفوظه، ويهم في الإسناد في اسم شيخه، أو غيره، أويُلقَّن فيقبل التلقين(١).

أما التغيُّر الذي يوجدُ في مرض الموت فليس بقادح في الثقة، لأنَّ غالب الناس يعتريهم في مرض الموت نحو ذلك، ويتم لهم وقت السِّياق وقبله أشد من ذلك(٢)، والتغير ونقصُ الحفظ غير الاختلاط(٣) الذي سيأتي بيانه، وقد يراد به الاختلاط أيضًا(٤).

مثاله: عبدالرزاق بن همّام الصنعاني(٥):

ذكره الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- فيمن أضر في آخر عمره وقال: [أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رحل إلى عبدالرزاق](٦).

قال إسحاق بن هاني: [سألت أبا عبد الله: من سمع من عبد الرزاق سنةَ ثمانٍ؟ ـ يعني سنة ثمانٍ ومائتين ـ قال:

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥ – ٣٦)، وشرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي (٢/ ٧٥٢)، وضوابط الجرح والتعديل للشيخ عبدالعزيز العبداللطيف (ص:٨٩)، وإتحاف النبيل لأبي الحسن المأربي (١/ ٤٩)، وشفاء العليل له أيضا (ص:٤٤٠).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠١ –٣٠٢) ترجمة هشام بن عُروة.

(٣) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٢٣٣) ترجمة زهير بن معاوية أبي خيثمة.

(٤) ينظر: الاغتباط لابن العجمي (ص:٣٦٧).

(٥) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. تقريب التهذيب (ص:٦٠٧).

(٦) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٥٢).

لا يُعبأُ بحديث من سمِع منه وقد ذهب بصرُه، كان يُلقّن أحاديثَ باطلةً، وقد حدّث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو يَنظُر جاءو بخلافها][١].

وقال أبو زرعة الدمشقي: [أخبرني أحمد بن حنبل قال: أتينا عبدَ الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصرُه فهو ضعيفُ السَّماع][٢].

ونقل الحافظ ابن حجر عن الأثرم عن أحمد: [من سمع من عبد الرزاق بعد ما عمِي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه كان يُلقّن فيَتلقَّن][٣].

فهذه الأقوال عن الإمام أحمد تدل على أمرين:

أولاً: أن عبد الرزاق قد كفّ بصره وأصبح يقبل التَّلقين، وسماع من سمع منه بعد ذلك لا شيء.

ثانيًا: يتميز حديثه الصحيح من الذي فيه علة بأحد أمرين:

١ – أن يكون من رواية من سمع منه قبل ذهاب بصره، وضابطه أن يكون سماعه منه قبل سنة مائتين.

٢ – أن يكون الحديث ثابتاً في أصل كتبه.

قال الأثرم رحمه الله تعالى: [سمعت أبا بعد الله يُسال عن حديث: **(النار جبار)**، فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء، ثم قال: من يُحدِّث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعد ما عمي، كان يُلقّن فلقّنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يُلقَّنُها بعد ما عمي][٤].

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: [وقد ذكر غير واحد أن عبدالرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لقنها بعد أن عمي، كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه.

وقال النسائي: "عبدالرزاق ما حدث عنه بآخره ففيه نظر".

---

(١) مسائل الإمام أحمد "برواية إسحاق بن هاني" (٢/ ٢٣٣).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٥٧).

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص:٤١٩).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٨)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٢).

وذكر عبدالله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين قيل له: تحفظ عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ﷺ عن النبي ﷺ: **(أنه مسح على الجبائر)**. فقال يحيى: "باطل، ما حدث به معمر قط".

ثم قال يحيى: "عليه مائة بدنة مقلدة إن كان معمر حدث بهذا قط، هذا باطل، ولو حدث بهذا عبدالرزاق كان حلال الدم، من حدث بهذا عن عبدالرزاق؟ قالوا: فلان، وفي بعض النسخ قالوا: محمد بن يحيى قال: لا والله ما حدث به معمر، وعليه حجة من ههنا إلى مكة إن كان معمر يحدث بهذا".

قال عبدالله بن أحمد: "هذا الحديث يروونه عن إسرائيل، عن عمرو بن خالد، عن زيد، عن علي، عن أبانه، عن علي ﷺ عن النبي ﷺ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئًا".

قال عبدالله وسمعت يحيى يقول: "ما كتبت عن عبدالرزاق حديثًا قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثًا قط إلا من كتابه".

وذكر بعضهم أن سماع الدبري من عبدالرزاق بآخره.

قال إبراهيم الحربي: "مات عبدالرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين"][1].

قال النووي رحمه الله تعالى: [فمن سمع منه بعد أن عمي، فهو ضعيف السماع.

وممن سمع منه قبل ذلك أحمد، وابن راهويه، وابن معين، وابن المديني، ووكيع في آخرين.

وبعده: أحمد بن محمد بن شبويه، ومحمد بن حماد الطبراني، وإسحاق بن إبراهيم الدبري][2].

وقد ذكر الحافظ ابن رجب بعد كلامه على عبدالرزاق الصنعاني ثلاثة عشر آخرين ممن أضروا بأخرة][3].

الضرب الثاني: تصحيح ما كان من حديث الراوي قبل اختلاطه، وتضعيفه أو ردّه بعد اختلاطه، والتوقُّف حيث لم يتبين ذلك.

تعريف الاختلاط:

الاختلاط لغة: يقال خلطت الشيء بغيره خلطًا فاختلط، وخالطه مخالطة وخلاطا، واختلط فلان، أي: فسد

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٥٢ – ٧٥٤).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (٢/ ٩٠٤-٩٠٥).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٥٢ – ٧٥٤).

عقله، والتخليط في الأمر: الإفساد فيه والمختلط من الاختلاط، واختلط عقله إذا تغير، فهو مختلط، واختلط عقله: فسد(١).

وفي اصطلاح المحدثين: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف أو ضرر أو مرض من موت ابن وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احترق كابن الملقن(٢).

والمختلطون متفاوتون، فمنهم من خلط تخليطا فاحشًا، ومنهم من خلط تخليطًا يسيرًا(٣).

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: [هذا فن عزيز مهم، لم أعلم أحدًا أفرده بالتصنيف واعتنى به، مع كونه حقيقًا بذلك جدًا](٤).

أقسام المختلطين:

قال العلائي رحمه الله تعالى: [أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفًا أصلاً، ولم يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم؛ وإما لأنه لم يرو شيئًا حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهما.

ثانيها: من كان متكلمًا فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه؛ كابن لهيعة، ومحمد ابن جابر السحيمي، ونحوهما.

ثالثها: من كان محتجًا به، ثم اختلط، أو عمر في آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك](٥).

حكم رواية المختلط:

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: [والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل

---

(١) ينظر: الصحاح (٣/ ١١٢٤)، واللسان (٧/ ٢٩٥)، وتاج العروس (١٩/ ٢٦٧)

(٢) ينظر: فتح المغيث (٤/ ٤٥٩).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٣).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩١).

هناك كتب اهتمت بهذا الفن في التصنيف بعضها ظهر بعد ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- منها: الكواكب النيرات لابن الكيال رحمه الله تعالى.

(٥) المختلطين (ص:٣).

حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده][١].

وقد فسره ابن حجر -رحمه الله تعالى- بقوله: [والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه][٢].

ويمكن تقسم ذلك إلى أربعة أقسام:

١- الذين رووا عن المختلط قبل اختلاطه.

٢- الذين رووا عنه بعد اختلاطه.

٣- الذين رووا عنه قبل الاختلاط وبعده ولم يميزوا هذا من هذا.

٤- الذين رووا عنه قبل اختلاطه وبعده وميزوا هذا من هذا.

فمن روى عن المختلط قبل الاختلاط قبلت روايته عنه، ومن روى عنه قبل الاختلاط وبعده وميز ما سمع قبل الاختلاط ولم يقبل ما سمع بعد الاختلاط، ومن لم يميز حديثه أو سمع بعد الاختلاط لم تقبل روايته[٣].

مثاله: صالح مولى التوأمة[٤].

قال الحافظ ابن رجب: [ومنهم صالح بن نبهان مولى التوأمة، اختلط بأخرة][٥].

قال الإمام يحيى بن معين: [ثقة، قد كان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت][٦].

وقال الإمام علي بن المديني: [صالح ثقة إلا انه خرف وكبر فسمع منه قوم وهو خرف كبير فكان سماعهم ليس بصحيح سفيان الثوري من سمع منه بعد ما خرف وكان ابن أبي ذئب قد سمع منه قبل إن يخرف][٧].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩١).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٢٩).

(٣) العواصم والقواصم "لابن الوزير"(٣/ ١٠١-١٠٢). وينظر: معرفة أنواع علم الحديث (ص:٣٥٤)، واختصار علوم الحديث (ص:٢٤٤).

(٤) صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة صدوق اختلط بآخره. قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج من الرابعة مات سنة خمس أو ست وعشرين وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج. تقريب التهذيب (ص:٤٤٨).

(٥) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٤٩). وينظر: الكواكب النيرات (ص:٢٥٠).

(٦) تاريخ ابن معين "رواية الدوري" (٣/ ١٧٦).

(٧) سؤالات ابن أبي شيبة (ص: ٨٦).

قال عبدالله بن الإمام أحمد رحمه الله تعالى: [قلت لأبي أن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح مولى التوأمة فقال: ليس بثقة. قال أبي: مالك كان قد أدرك صالحًا وقد اختلط، أو هو كبير، ما أعلم به بأسًا من سمع قديما وقد روى عنه أكابر أهل المدينة][١].

وقال المروذي: [سألته عنه فقال: قال مالك: قد رأيته مختلطًا، ولم يحمل عنه، ثم قال: من سمع منه قبل الاختلاط فكأنه][٢].

وقال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: [كان أحمد يقول: من سمع من صالح قديمًا فسماعه حسن ومن سمع منه أخيراً فكأنه يضعف سماعه][٣].

وقد حدد ابن حبان –رحمه الله تعالى– زمن اختلاطه بقوله: [تغير في سنة خمس وعشرين ومائة وجعل يأتي بالأشياء التي تشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك][٤].

وقد بيّن العراقي –رحمه الله تعالى– من سمع منه قبل الاختلاط وبعده بقوله: [قد ميز الأئمة بعض من سمع منه قديمًا، ممن سمع منه بعد التغير، فممن سمع منه قديمًا: ابن جريج، وزياد بن سعد، قاله ابن عدي. وممن سمع منه بعد الاختلاط: مالك، والسفيانان][٥].

مثاله: ما روى ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **(من صلّى على جنازة في المسجد فليس له شيءٌ)**. قال أبو الحسن ابن القطان قال: [حكى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل قال: سمع ابن أبي ذئب من صالح أخيرًا وروى عنه منكرًا][٦].

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٣١١).

(٢) بحر الدم (ص: ٧٧).

(٣) علل الترمذي الكبير بترتيب "القاضي" (١/ ٣٤).

(٤) المجروحين (١/ ٣٦٦).

(٥) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٣٣٨-٣٣٩)

(٦) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٥٧).

لكن بالرجوع إلى علل الترمذي الكبير "ترتيب القاضي" (١/ ٣٤)، نجد الترمذي –رحمه الله تعالى– جعل هذا من كلام البخاري لا من قول الإمام أحمد، قال: [قال محمد: وابن أبي ذئب سماعه منه أخيرًا، يروي عنه مناكير]. وقد خالف البخاري بعض الأئمة في هذا. ينظر: الكواكب النيرات (ص:٢٦١).

الضرب الثالث: من ساء حفظُه لما ولي القضاء، فصُحح قديم حديثه وضُعف ما سواه، وسوء الحفظ هو أن لا يترجّح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه.

مثاله: شريك بن عبدالله النخعي، قاضي الكوفة(١).

قال الحافظ ابن رجب: [وفرق آخرون بين حدث به في آخر عمره بعد ولايته القضاء فضعفوه، لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث، وبين ما حدث به قبل ذلك فصححوه](٢).

ساء حفظه بعدما ولي القضاء، فما حدث به قبل ذلك فهو صحيح(٣).

قال يحيى بن سعيد: [إنما خلط شريك باخرة، وما زال مخلطًا](٤).

وقال يعقوب بن شيبة: [ثقة صدوق صحيح الكتاب رديء الحفظ مضطربه](٥).

وقال محمد بن عمار الموصلي الحافظ: [شريك كتبه صحاح. فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق](٦).

وقد حدد ابن حبان -رحمه الله تعالى- زمن تغيره بقوله: [: كان في آخر أمره يخطيء فيما يروى، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل: يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة(٧).

الضرب الرابع: ترجيح المتأخر من مرويات الراوي علي المتقدم منها:

قال الدكتور عبدالعزيز العبداللطيف رحمه الله تعالى: [وقد يرد ما يقتضي ترجيح المتأخر من مرويات الراوي

(١) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي صدوق يخطئ كثيرًا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلًا فاضلاً عابدًا شديدًا على أهل البدع. تقريب التهذيب (ص:٤٣٦). وينظر: والكواكب النيرات (ص:٢٥٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٠).

(٣) ينظر: تاريخ خليفة بن خياط (ص: ٤٣٤)، وضوابط الجرح والتعديل (ص:٨٨).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٦).

(٥) تاريخ بغداد (٩/ ٢٨٤).

(٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٠).

(٧) الثقات (٦/ ٤٤٤).

على المتقدم منها][1].

مثاله: همام بن يحيى بن دينار العوذي[2].

أشار الإمام أحمد إلى أن همامًا كان يخطيء إذا حدّث من حفظه، وأما إذا كان قريبَ عهدٍ بكتابه فقلما كان يخطيء. وكان في آخر أمره يقرب عهده بالكتاب، فسماع من سمع منه بأخرة أجود من غيره.

قال عبدالله الإمام أحمد رحمهما الله تعالى: [سمعت أبي يقول: قال عفان حدثنا يومًا همام، قال: فقلت له: إن يزيد بن زريع حدثنا عن سعيد عن قتادة ذكر خلاف ذلك الحديث، قال: فذهب فنظر في الكتاب، ثم جاء فقال: يا عفان، ألا تراني أخطىء وأنا لا أعلم. قال عفان: وكان همام إذا حدثنا بقرب عهده بالكتاب فقل ما كان يخطيء. قال أبي: ومن سمع من همام بآخره فهو أجود، لأن همامًا كان في آخر عمره أصابته زمانة[3] فكان يقرب عهده بالكتاب، فقل ما كان يخطىء][4].

وقال يزيد بن زريع: همام حفظه ردئ وكتابه صالح[5].

وسئل أبو حاتم عن همام وأبان العطار من يقدم منهما؟ قال: همام أحب إليّ ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط[6].

وقال الحسن بن علي الحلواني قال: [سمعت عفان قال: كان همام -يحيى بن دينار العوذي- لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه وكان يكره ذلك، قال: ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال: يا عفان كنا نخطيء كثيرًا فنستغفر الله][7].

---

(١) ضوابط الجرح والتعديل (ص:٩٠).

(٢) همام بن يحيى بن دينار العوذي بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة المحلمي مولاهم أبو عبد الله أو أبو بكر البصري ثقة ربما وهم من السابعة مات سنة أربع أو خمس وستين. تقريب التهذيب (ص:١٠٢٤).

(٣) **الزمانة:** العاهة، يقال: زمِن يزمَن زَمَناً وزُمنة وزَمانة لسان العرب، مادة: "ز م ن" (١٣/ ١٩٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال "رواية عبد الله" ١(/ ٣٥٧).

(٥) الجرح والتعديل(٩/ ١٠٨).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٩). فأشارا إلى أنه إذا حدث من كتابه فهو أوثق منه إذا حدث من حفظه.

(٧) ينظر: الضعفاء "لعقيلي" (٤/ ٣٦٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٩).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: [وهذا يقتضى أن حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديمًا وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل][١].

وقد حدد الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- بعض من سمع منه بقوله: [سماع من سمع من همام بآخرة هو أصح، وذلك أنه أصابته مثل الزمانة فكان يحدثهم من كتابه، فسماع عفان، وحبان، وبهز أجود من سماع عبد الرحمن[٢]؛ لأنه كان يحدثهم يعني لعبد الرحمن ـ أي أيامهم ـ من حفظٍ. سمعت أحمد قال: قال عفان: ثنا همام يوماً بحديث، فقيل له فيه، فدخل فنظر في كتابه فقال: ألا أراني أخطىء وأنا لا أدري، فكان بعد يتعاهد كتابه][٣].

التقييد الثاني: تجريح الراوي في بعض الأماكن دون بعض، وهذا الوجه على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: من حدَّث في مكان لم تكن معه فيه كتبُه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.

مثاله: معمر بن راشد الأزدي[٤].

قال فيه الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: [حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد][٥].

والسبب في ذلك ذكره الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- وهو أنه قدم البصرة لزيارة أمه بعد أن استقر باليمن، فلم تكن معه كتبه فحدث من حفظه فوقع للبصريين عنه أغاليط][٦].

قال الإمام أحمد: [ما حدّث معمرٌ بالبصرة؟ قال: أخطأ بالبصرة في أحاديث][٧].

---

(١) ينظر: نزهة النظر (ص:٢٧).

(٢) يقصد: عبدالرحمن بن مهدي.

(٣) سؤالات أبي دود للإمام أحمد (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

(٤) معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام ابن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة. تقريب التهذيب (ص:٩٦١).

(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧١)

(٦) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٢).

(٧) مسائل الإمام أحمد "رواية أبي داود" (ص:٤٠٩).

وقال مرة: [حديث عبد الرزاق عن معمر أحبّ إليّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة](١).

وقال يعقوب بن شيبة: [سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه](٢).

وقال أبو حاتم: [ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط](٣).

وقال الذهبي: [ومع كون معمر ثقة ثبتًا فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدّث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام ـ يعني ابن يوسف ـ وعبدالرزاق عنه أصح، لأنهم أخذوا عنه من كتبه، والله أعلم](٤).

وقال ابن حجر: [ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام ابن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة](٥).

وقد ذكر إسماعيل بن علية رحمه الله – وكان بصريًا –أنه كان يحدثهم من حفظه بالبصرة، قال الإمام أحمد: [قلت لإسماعيل بن علية: كان معمر يحدثكم من حفظه؟ قال: كان يحدثنا بحفظه](٦).

وقد حدد الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– بعض من سمع، قال الفضل بن زياد: [سمعت أبا عبدالله قيل له: عبد الله ـ يعني بن المبارك ـ سمع من معمر؟ قال: سمع منه بمكة. قيل له: فلم يسمع منه بالبصرة شيئاً؟ قال: لا، لم يكتب عن معمر بالبصرة إلا الغرباء، مثل إسماعيل بن علية، ويزيد بن زريع](٧).

ومثال ذلك ما ذكره صالح بن الإمام أحمد عن أبيه بقوله: [حديث غيلان (**أنه أسلم وله عشر نسوة فقال له**

---

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧). وينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٧).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٧).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص:٩٦١)

(٦) العلل ومعرفة الرجال "رواية عبد الله" (١/ ٣٠٥).

(٧) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٩٩).

النبي ﷺ: "اختر منهن أربعاً". معمر أخطأ فيه بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله منقطعًا][(١)].

الضرب الثاني: من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ:

مثاله: إسماعيل بن عيَّاش الحمصي[(٢)].

قال الإمام علي بن المديني: [كان يوثق فيما يروى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما يروى عن غير أهل الشام ففيه ضعف][(٣)].

وقال الإمام أحمد: [إسماعيل بن عياش، ما روى عن الشاميين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف يغلط][(٤)].

وقال أبو حاتم: [سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عيّاش فقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح][(٥)].

وقال الإمام البخاري: [إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر][(٦)].

قال يعقوب بن شيبة: [ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق، وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالمًا بناحيته][(٧)].

وقال الإمام الذهبي: [حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه][(٨)].

---

(١) مسائل الإمام أحمد "رواية ابنه صالح" (٣/ ١٧٩). وينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٨).

(٢) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، من الثامنة مات سنة إحدى، أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة. تقريب التهذيب (ص:١٤٢-١٤٣).

(٣) تاريخ بغداد (٦/ ٢٢٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٨٩).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٢).

(٦) تاريخ بغداد (٦/ ٢٢٤).

(٧) تاريخ بغداد (٦/ ٢٢٧).

(٨) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٢١).

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: [إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب](١).

وقد بيّن الإمام يحيى بن معين سبب ذلك بقول: [ثقة فيما روى عن الشاميين وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم](٢).

ويمثل له بقول عبد الله بن الإمام احمد قال: [سألت أبي عن حديث حدّثناه الفضل بن زياد الذي يقال له: الطسّي قال: حدثنا إسماعيل بن عيّاش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: (**لا يقرأ الجُنُب والحائض شيئًا من القرآن**). فقال أبي: هذا باطل أنكره على إسماعيل بن عيّاش، يعني أنه وهمٌ من إسماعيل بن عيّاش](٣). وإنما أنكره عليه؛ لأن عن موسى بن عقبة وهو حجازي.

الضرب الثالث: من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

مثاله: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب(٤).

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: [ذكر مسلم في كتاب التمييز(٥) أن سماع الحجازيين منه - يعني أنه صحيح - قال: "وفي حديث العراقيين عنه وهم كثير، قال: ولعله كان يلقن فيتلقن" يعني بالعراق، وذكر أن ذكر الاستسعاء في العتق في حديث ابن عمر إنما رواه عن ابن أبي ذئب ابن أبي بكير، قال: وسماعه منه بالعراق فيما نرى، وأما ابن أبي فديك فلم يذكر عنه السعاية، وهو سماع الحجازيين](٦).

التقييد الثالث: تجريح الراوي في بعض شيوخه: بما يقدح في روايتهم عمّن ضعفوا فيهم:

مثاله: سماك بن حرب(٧).

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧٣)

(٢) تاريخ بغداد (٦/ ٢٢٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال "رواية عبد الله" (٣/ ٣٨١)، والضعفاء "للعقيلي (١/ ١٠٥).

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، من السابعة مات سنة ثمان وخمسين. وقيل: سنة تسع. تقريب التهذيب (ص:٨٧١).

(٥) التمييز (ص:١٣٤-١٣٥).

(٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٨٠)

(٧) سماك -بكسر أوله وتخفيف الميم- بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد

يتبع

قال الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- أثناء سرده الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم: "ومنهم سماك بن حرب، وقد وثقه جماعة، وخرج حديثه مسلم، ومن الحفاظ من ضعف حديثه عن عكرمة خاصة، وقال: يسند عنه عن ابن عباس ما يرسله غيره][١].

قال شعبة: كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس فيقول: نعم. قال شعبة: وكنت أنا لا أفعل ذلك به[٢].

وقال يحيى بن معين: سماك بن حرب ثقة. وكان شعبة يضعفه، وكان يقول في التفسير عكرمة ولو شئت أن أقول له ابن عباس لقاله[٣].

وقال ابن المديني: روايته عن عكرمة مضطربة، فسفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة.

وأبو الأحوص وإسرائيل يجعلونها عن عكرمة، عن ابن عباس[٤].

وقال يعقوب بن شيبة: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين[٥].

وقال العجلي: جائز الحديث، إلا انه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال رسول الله ﷺ. وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس[٦].

وقال النسائي: إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة، لأنه كان يلقن فيتلقن[٧].

وقد حدد يعقوب بن شيبة -رحمه الله تعالى- بعض من سمع منه قديمًا بقوله: ومن سمع من سماك قديمًا مثل

تغير بأخرة فكان ربما تلقن يلقن من الرابعة مات سنة ثلاث وعشرين. تقريب التهذيب (ص:٤١٥). وينظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ١٥٩)، والكواكب النيرات (ص:٢٣٧).

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٩٦-٧٩٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٩٥).

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٢١٤).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٣-٢٣٤).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٦) تاريخ بغداد (٩/ ٢١٤).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٣).

شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك فيه: إنما نراه فيمن سمع منه بأخرة[١].

التقييد الرابع: تضعيف الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه.

مثاله: سويد بن سعيد الحدثاني[٢].

وقال الإمام يحيى بن معين: ليس بشيء إلا أن يحدث من حفظه[٣].

قال محمد بن يحيى الخزاز السوسي قال: سألت يحيى بن معين عن سويد بن سعيد فقال: ما حدثك فاكتب عنه، وما حدّث به تلقينا فلا[٤].

وقال أبو زرعة: أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله وأكتب منها فأما إذا حدث من حفظه فلا[٥].

وقال الذهبي: كان صاحب حديث وحفظ، لكنه عمر وعمى، فربما لقن مما ليس من حديثه، وهو صادق في نفسه، صحيح الكتاب[٦].

وقد حدد أبو أحمد الحاكم –رحمه الله تعالى– تغيره بقوله: عمي فِي آخر عُمَره فربما لقن ما ليس من حديثه، فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن[٧].

التقييد الخامس: تضعيف رواية الراوي غير المتقن إذا جمع في الإسناد عددًا من شيوخه دون ما إذا أفردهم:

مثاله: حماد بن سلمة[٨]:

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٢) سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني بفتح المهملة والمثلثة ويقال له الأنباري بنون ثم موحدة أبو محمد صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول من قدماء العاشرة مات سنة أربعين وله مائة سنة. تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣). وينظر: المختلطين "للعلائي" (ص:٥١)، والكواكب النيرات (ص: ٤٧٠).

(٣) تاريخ ابن معين "رواية ابن محرز" (١/ ٦٦).

(٤) تاريخ بغداد (٩/ ٢٢٩).

(٥) المرجع السابق.

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤٨).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال (٣/ ٣٣٧).

(٨) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقه عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين. تقريب التهذيب

يتبع

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي رحمه الله تعالى: [ذاكرت يوما بعض الحفاظ فقلت: البخاري لم يخرج حديث حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة؟ فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبدالعزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي أحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له][1].

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: [ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره][2].

قال الشيخ أبو الحسن المأربي رحمه الله تعالى: [والعلة في الجمع أن صاحب الأوهام قد يجمع الشيخ مع بعض المشايخ ويقول: حدثني فلان، وفلان، وفلان، وهذا الجمع فيهم الثقة، وفيهم الضعيف، ثم يسوق حديثهم سياقة واحدة، وقد يكون أحد الضعفاء الذين أخذ الحديث عنهم قد تفرد بلفظة ينبني عليها حكم، فحين ساق الحديث سياقة واحدة عن عدة مشايخ فيهم الثقة وفيهم الضعيف؛ أصبحنا في ريبة من أمره، وما ندري هل هذا اللفظ من رواية الثقة، أو من رواية الضعيف؟ وأيضا قد يكون صاحب الأوهام لم يتأكد من ذا الذي حدثه بهذا الحديث؟ فيتوهم أنه فلان، ثم يتوهم أنه آخر، فيجمع بين المشايخ، فحينذاك لا يقبل هذا إلا من الإمام المتقن، لأنه مميز لرواية فلان عن غيره، ويميز رواية الثقة عن غيره، وليس حماد بن سلمة وحده هو الذي يتكلم في الأئمة من قبل هذا الشيء، فقد تكلموا في كثير من رواة الأحاديث بذلك، والله أعلم][3].

❊ ❊ ❊

(ص:٢٦٨-٢٦٩). وينظر: الكواكب النيرات (ص:٤٦٠).

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤١٧-٤١٨).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨١٦).

(٣) إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل (١/ ٩٤).

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث نخلص إلى النتائج التالية:

أولاً: تقيد الجرح هو: دراسةُ الجوانب أو النَّواحي التي يكون فيها جرحُ الإمامِ للرَّاوي مقيَّدًا بالنسبة لشيءٍ معين، كشيخ الراوي، ومكان سماعه، وزمان تحديثه، ونحو ذلك.

ثانيًا: وهذه القيود جاءت على وجوه متعددة، وهي على النحو التالي:

التقييد الأول: تجريحُ الراوي في بعض الأوقات دون بعض، وقد جاءت على أضرب:

١ - تضعيف حديث الراوي أو تليينه بعد التغيُّر.

٢ - تصحيح ما كان من حديث الراوي قبل اختلاطه، وتضعيفه أو ردّه بعد اختلاطه.

٣ - من ساء حفظُه لما ولي القضاء، فصُحح قديم حديثه وضُعف ما سواه.

٤ - وترجيح المتأخر من مرويات الراوي علي المتقدم منها.

التقييد الثاني: تجريح الراوي في بعض الأماكن دون بعض، وقد جاءت على أضرب:

١ - من حدَّث في مكان لم تكن معه فيه كتبُه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.

٢ - من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.

٣ - من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

التقييد الثالث: تجريح الراوي في بعض شيوخه: بما يقدح في روايتهم عمّن ضعفوا فيهم:

التقييد الرابع: تضعيف الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه.

التقييد الخامس: تضعيف رواية الراوي غير المتقن إذا جمع في الإسناد عددًا من شيوخه دون ما إذا أفردهم:

المصادر والمراجع

١ - "إتحاف النبيل" لأبي الحسن إسماعيل بن موسى تحقيق أبو إسحاق الدمياطي الناشر: مكتبة الفرقان.

٢ - "إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول" لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني تحقيق أحمد عزو عناية الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣ - "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس الناشر: مكتبة الرشد –الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٤ - "الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط"لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي تحقيق: علاء الدين علي رضا الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

٥ - "بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه"ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي بن ابن المِبْرَد الحنبلي تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

٦ - " الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث " لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي شرح محمد شاكر، تعليق ناصر الدين الألباني الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، الناشر: دار المعارف–الرياض.

٧ - "تاج العروس من جواهر القاموس"لأبي الفيض محمد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي تحقيق: عبدالعليم الطحاوي الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ الناشر: حكومة الكويت.

٨ - "تاريخ بغداد" لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت.

٩ - "تاريخ ابن معين – رواية الدوري" ليحيى بن معين تحقيق: أحمد محمد نور سيف الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة.

١٠ - "تاريخ ابن معين – رواية عثمان الدارمي"ليحيى بن معين تحقيق: أحمد محمد نور سيف الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ الناشر: دار المأمون للتراث –دمشق.

١١ - "تاريخ خليفة بن خياط" لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري تحقيق: أكرم ضياء العمري الناشر: دار القلم ، مؤسسة الرسالة – دمشق ، بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧ هـ

١٢ - "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي –رواية: أبي الميمون بن راشد–تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق

١٣ - "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة–الرياض.

١٤ - "تقريب التهذيب"لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق: أبو الأشبال صغير الباكستاني الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ الناشر: دار العاصمة -الرياض.

١٥ - "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"جمال الدين يوسف المزي تحقيق: بشار عواد الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ الناشر: مؤسسة الرسالة -بيروت.

١٦ - "تهذيب التهذيب"لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق: خليل مأمون شيحا وعمر السلامي وعلي بن مسعود الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ الناشر: دار المؤيد -الرياض.

١٧ - " التمييز" لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيري النيسابوري تحقيق: عبدالقادر مصطفى المحمدي الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ الناشر: دار ابن الجوزي-السعودية.

١٨ - "الثقات"لمحمد بن حبان بن أحمد البستي تحقيق: السيد شرف الدين أحمد الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ الناشر: دار الفكر.

١٩ - "الجرح والتعديل "لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن أدريس الرازي الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت.

٢٠ - "سير أعلام النبلاء"لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق: شعيب الارنؤوط الطبعة: الثامنة ١٤١٢هـ الناشر: مؤسسة الرسالة.

٢١ - "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني "لعلي بن عبد الله بن جعفر المديني تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

٢٢ - "شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي"لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣ - "شرح علل الترمذي" لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٤ - "شفاء العليل" لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل المأربي الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: الثانية ١٤٢٨هـ.

٢٥ - "ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس"لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف الناشر: دار العبيكان الطبعة: الثانية ١٤٢٨هـ.

٢٦ - "الضعفاء"لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت.

٢٧ - " الضعفاء" لأبي نعيم الاصبهاني تحقيق فاروق حمادة الناشر : دار الثقافة الدار البيضاء المغرب.

٢٨ - "علل الترمذي الكبير" لمحمد بن عيسى الترمذي، ترتيب: أبو طالب القاضي تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت

٢٩ - "العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي" لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني تحقيق: وصي الله بن محمد عباس الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ الناشر: الدار السلفية– الهند.

٣٠ - "العواصم والقواصم" محمد بن إبراهيم الوزير اليماني تحقيق شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٣١ - "فتح الباري شرح صحيح البخاري" لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي لناشر: دار المعرفة – بيروت ، الطبعة: ١٣٧٩هـ.

٣٢ - "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي تحقيق: عبدالكريم الخضير ومحمد الفهيد الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ الناشر: دار المنهاج الرياض.

٣٣ - "القاموس المحيط"لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ .

٣٤ - "الكامل في ضعفاء الرجال "لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني تحقيق: سهيل ذكار الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ الناشر: دار الفكر –بيروت.

٣٥ - "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط الرواة الثقات"لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ الناشر: المكتبة الإمدادية –مكة.

٣٦ - "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين "لمحمد بن حبان البستى تحقيق: محمود إبراهيم زايد الطبعة: ١٤١٢هـ الناشر: دار المعرفة –بيروت.

٣٧ - "المختلطين"لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣٨ - "مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح" لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني الناشر: الدار العلمية –الهند.

٣٩ - "مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني" لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ .

٤٠ - "مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله" لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني تحقيق: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي –بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.

٤١ - "المختلطين"لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤٢ - "معرفة الرجال عن يحيى بن معين "ليحيى بن معين تحقيق: محمد كامل القصار الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ الناشر: مجمع اللغة العربية دمشق.

٤٣ - "معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح" لأبي عمرو، تقي الدين: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح تحقيق: نور الدين عتر الطبعة: ١٤٠٦هـ الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت

٤٤ - "المعرفة والتاريخ "لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي تحقيق: خليل المنصور الطبعة: الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت.

٤٥ - "موسوعة أقوال الأمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل "للسيد أبو المعاطي النوري، وأحد عبدالرزاق، ومحمد محمود الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ الناشر: عالم الكتب-بيروت.

٤٦ - "من تُكُلِّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث"لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذَهَبي تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ.

٤٧ - "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث" بشير علي عمر الناشر: وقف السلام الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ.

٤٨ - "ميزان الاعتدال "لشمس الدين محمد أحمد الذهبي تحقيق: على محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة -بيروت.

٤٩ - "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـالناشر: مطبعة سفير بالرياض

الفهارس